|  |
| --- |
| وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة-  كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  ملتقى وطني حول  **ضمان جودة التعليم العالي في ظل التوجهات الجديدة لقطاع التعليم العالي في الجزائر**  **يوم 15 أكتوبر 2025** |
| **د.زعيش محمد**  **أستاذ محاضر أ**  **مخبر البحث في الابداع والتحليل الاقتصادي والمالي**  **المدرسة العليا لعلوم التسيير – عنابة-**  **zaaiche.mohamed@essg-annaba.dz**  **د. خلايفية إيمان**  **أستاذ محاضر أ**  **مخبر البحث في الابداع والتحليل الاقتصادي والمالي**  **جامعة باجي مختار عنابة**  [**imene.khelaifia@univ-annaba.dz**](mailto:imene.khelaifia@univ-annaba.dz) |
|  |
| عنوان المداخلة:  **معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي –عرض لبعض التجارب الدولية-** |

**ملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي وهذا من خلال التعرض لتجارب بعض الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الجزائر وغيرها، ويأتي ذلك في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه مؤسسات التعليم العالي والحاجة الماسة إلى تحسين جودة مخرجات التعليم العالي.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها أن ضمان جودة التعليم العالي لا يقتصر على تبني معايير موحدة فحسب، بل يعتمد على قدرة كل دولة في تكييف هذه المعايير بما يتناسب مع ثقافتها، اقتصادها، تعليمها.

**الكلمات المفتاحية**: معايير، جودة، تعليم عالي.

**Résumé**

Cette étude vise à identifier les normes d'assurance qualité dans les établissements d'enseignement supérieur en examinant l'expérience de pays tels que les États-Unis, le Japon, l'Algérie et d'autres. Elle s'inscrit dans le contexte des défis croissants auxquels sont confrontés les établissements d'enseignement supérieur et de l'urgence d'améliorer la qualité des résultats de l'enseignement supérieur.

L'étude a abouti à un ensemble de conclusions, dont la plus importante est que garantir la qualité de l'enseignement supérieur ne se limite pas à l'adoption de normes uniformes, mais dépend plutôt de la capacité de chaque pays à adapter ces normes à sa culture, son économie et son système éducatif.

**Mots-clés** : normes, qualité, enseignement supérieur

**مقدمة**

يعد التعليم العالي من الركائز الأساسية لتقدم الأمم، حيث يساهم بشكل مباشر في إعداد الكفاءات البشرية، ودفع عجلة التنمية الشاملة.

ففي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم على مختلف الأصعدة، أصبح التعليم العالي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتشكيل أجيال قادرة على الابداع والمنافسة في بيئة تتسم بالتغير المستمر، حيث باتا ضروريا أن تضمن مؤسسات التعليم العالي جودة التعليم المقدم وفقا لمعايير دقيقة وموضوعية تقيس مدى فعالية الأداء الاكاديمي والاداري.

وقد أصبحت قضايا الجودة والاعتماد الأكاديمي تحتل مكانة مركزية في الخطط والسياسات التعليمية للدول سعيا لتحقيق مخرجات تعليمية ذات كفاءة عالية.

ونتيجة لذلك طورت العديد من الدول أنظمة متقدمة لضمان الجودة في التعليم العالي، تعكس أولوياتها.

**بناءا على ما سبق يتم طرح الاشكالية التالية:**

**ما هي أهم معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي ؟**

**أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي، والتعرف على أهم المعايير المتبعة لتحقيق ذلك، من خلال استعراض تجارب بعض الدول وهذا لاستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تسهم في تحسين ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي .

**أهمية الدراسة**

تستمد الدراسة أهمية بالغة نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه جودة التعليم العالي في تعزيز التنافسية وبناء مجتمع قائم على المعرفة مع الحاجة المتزايدة إلى تحسين جودة التعليم العالي في ظل التنافسية العالمية.

1. **ماهية ضمان جودة التعليم العالي**
2. **تعريف ضمان جودة التعليم العالي**

لتحقیق الجودة في التعلیم ینبغي إتباع مجموعة من الطرق والوسائل المهمة وهي:[[1]](#endnote-1)

**التخطیط للجودة :** والذي یعتبر من الأنشطة المحددة لأهداف الجودة ویشمل التخطیط الإداري للعملیة التعلیمیة وإعداد الطالب

**ضبط الجودة :** وهو أسلوب علاجي یتضمن الأسالیب والأنشطة التي تستخدم لتلبیة متطلبات الجودة ویعد الوسیلة التي تكشف عن العیوب وتعتمد على عملیتي التفتیش والمتابعة ویشمل :

* مراقبة العملیة التعلیمیة
* الحد من أسباب تدنى الأداء غیر المقبول في العملیة التعلیمیة

**ضمان الجودة :** هو أسلوب وقائي یتضمن الأنشطة المطبقة ضمن نظام الجودة ومراجعتها مع أداء المؤسسة التعلیمیة حیث تتم المتابعة بصفة مستمرة في جمیع مراحل إعداد الطالب سواء بالنسبة للمدخلات أو العملیات، ویتم الاعتماد على مبدأ الوقایة ومنع حدوث الأخطاء والمشكلات في العملیة التعلیمیة

حيث يعتر مفهوم ضمان الجودة من المفاهيم الحديثة التي لاقت اهتماما بالغا من قبل المفكرين والمهتمين بمجال الجودة في التعليم العالي، إذ عرفت على أنها عملية منظمة لتفحص النوعية تقضي على التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية أو البرامج بالمعايير، ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء بها لاحقا، بحيث أن المؤسسة تضمن الجودة لنفسها، وأن الجهة الخارجية تضمن للجمهور العام جودة التعليم في المؤسسة.[[2]](#endnote-2)

ويعرف ضمان الجودة على أنه مجموعة من الاجراءات المخطط لها مسبقا، والتي من شأنها أن تؤكد بأن المنتج سوف يتم طرحه طبقا للمواصفات الموضوعة مسبقا (تفادي وقوع الأخطاء). [[3]](#endnote-3)

1. **دوافع الاهتمام بتطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي**

أسهمت عدد من الأمور في زيادة دوافع الاهتمام بتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي تمثلت في:[[4]](#endnote-4)

* **تزايد المستجدات و التحديات التي تواجه التعليم العالي:** الأمر الذي أصبحت معه مؤسسات التعليم العالي مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار بالإنسان، كونه رأس المال الأعلى ومساعدته على امتلاك المهارات و المعارف اللازمة للتعامل مع هذه المستجدات والتحديات بأفضل طريقة ممكنة.
* **التحديات العلمية و التقنية الجديدة:** و التي فرضت تطور التعليم العالي الالكتروني وتزايد استخدام الشبكة العنكبوتية )الانترنيت( و ظهور المكتبات الرقمية أو المكتبات الالكترونية، وتطور معايير جودة المناهج و التوجه نحو التكامل في المعرفة و ظهور نظام التعليم عن بعد
* **التحديات السياسية**:أدى انفتاح الأنظمة السياسية و توجهها نحو الديمقراطية إلى ظهور الديمقراطية في التعليم الجامعي ودعم استقلال الجامعات و الحريات الأكاديمية فيها ،ورعاية حقوق الطلبة.
* **العولمة**:حيث فرضت تحديات العولمة تنامي الاهتمام بالتربية الدولية و تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم.
* **التحديات الاقتصادية:** حيث أدى ذلك إلى تطبيق المعايير الاقتصادية في الأنظمة التعليمية وتوثيق العلاقة بين التعليم العالي و قطاعات العمل والإنتاج وتبني فكرة الجامعة المنتجة.

1. **معايير ضمان الجودة في التعليم العالي**

يمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين أساسيتين كما يلي:[[5]](#endnote-5)

المجموعة الأولى: معايير الكيانات المؤسسة، والتي تشمل:

* الرسالة والغايات والتخطيط الاستراتيجي: إذ يجب أن تكون رسالة البرنامج متسقة مع رسالة المؤسسة التعليمية بحيث يتم تطبيق هذه الرسالة على الغايات والمتطلبات الخاصة بالبرنامج المعني.
* التنظيم الاداري: ينبغي على المؤسسة أن تمتلك تنظيما إداريا يتماشى ومتطلبات التعليم العالي، على أن يكون مناسبا لتحقيق أهدافها وموضحا لمختلف العمليات والمهام والواجبات لجميع الوحدات التنظيمية بما يكفل تحقيق الأهداف المعلنة بشكل مناسب وفعال في إطار من الشفافية والمساءلة.
* الموارد المؤسسية: لابد من إمتلاك الجامعة ما يكفي من الموارد البشرية والفنية والمالية والطبيعية لتسيير الخدمات الادارية والأكاديمية والبحثية المختلفة.
* المجالس الجامعية: فالنظام المؤسسي للتعليم العالي يحدد أدوار المجالس الجامعية بمستوياتها المختلفة في إعداد السياسات واتخاذ القرارات من خلال هيكلة فعالة وبدرجة عالية من الاستقلالية لتأكيد التكامل المؤسسي والوفاء بمسؤوليات رسم السياسات وتخصيص الموارد بما يتفق مع رسالة المؤسسة التعليمية.
* المرافق والتجهيزات: يجب أن تتوفر الجامعة على مجموعة من المرافق والتجهيزات وأن يتم التقييم بشكل منتظم لمدى كفايتها من خلال التشاور مع هيئة التدريس والطلبة والموظفين.
* الشفافية والنزاهة: يجب على المؤسسة توفير مواثيق أخلاقية للعاملين من أعضاء هيئة التدريس والموظفين تنص على حقوقهم وواجباتهم.

المجموعة الثانية: معايير الفعالية التعليمية وتشمل:

* شؤون الطلبة: معايير الجودة المتعلقة بهذا المؤشر تحدد في: انتقاء وقبول الطلبة، نسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس، وجود معايير واضحة واجراءات معتمدة للانتقال، مدى ارتباط الطلبة في الكليات بمتطلبات سوق العمل
* البرامج التعليمية: يمكن حصره في مدى إرتباطها بأهداف المؤسسة وحاجات الطلبة والمجتمع وكذا توجه الدولة، مدى ملاءمة البرنامج لاحتياجات سوق العمل، جودة المادة التعليمية وتحقيقها للمسافات الدراسية إلى جانب درجة إستخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية
* أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم: يناط بأعضاء هيئة التدريس دور رئيسي في تقديم الخدمات التعليمية المرجوة من البرنامج والنظام النعليمي بشكل يرقى لمستوى رسالة وأهداف البرنامج وتطلعات المجتمع، ويمكن تحديد أبرز المؤشرات المرتبطة بهذا المحور في درجة وضوح وملائمة سياسات التوظيف والتطوير المهني والتأهيل العلمي ومستوى الانتاج العلمي والمشاركة في الأبحاث العلمية
* تقييم الطالب: يركز هذا المحور على كفاءة وفعالية الأساليب المستخدمة في إكتساب المعرفة والمهارات المراد تحقيقها
* خدمات الدعم التعليمية: جميع البرامج والأنشطة التعليمية ذات طبيعة خاصة من حيث المضمون والأسلوب والمجال، وقد تضم: التعليم التجريبي، المنح الدراسية، التعليم عن بعد، التعليم الالكتروني وغيرها

1. **فوائد تطبيق معايير ضمان الجودة**

تهدف جهود ضمان الجودة إلى الارتقاء بالممارسات المهنية بما يضمن الاستفادة القصوى من الموارد والمصادر وصولا إلى مخرجات عالية الجودة لضمان الجودة، فهي تعكس الاجراءات المنظمة في الادارة والتقييم لضمان الوصول إلى مستوى معين من الجودة أو الارتقاء بنظام العمل ومخرجاته وجميع الأنشطة التي ينبغي القيام بها لضمان الالتزام بالمعايير والمخرجات وخدمات تحقق متطلبات الأداء.[[6]](#endnote-6)

إن أهمية جودة التّعليم العالي تظهر من خلال ما يمكن أن يحقّقه من فوائد عند تطبيقه لمعايير ضمان الجودة والتي تتمثل أبرزها في:[[7]](#endnote-7)

* التطوير المستمر لرسالة المؤسّسة التّعليمية وأهدافها: بما أن معايير ضمان الجودة لا تقف عند مستوى معين فهي دائمة التطور والتغير ما يفرض على مؤسسات التّعليم العالي أن تلحق بركبها، لأن تطبيق معايير ضمان الجودة يمكنها من مراجعة دائمة لرسالاتها وأهدافها واستراتيجياتها مما يجعلها متجددة تواكب المتغيرات السريعة والمتلاحقة التي تفرضها العولمة واقتصاديات المعرفة، وتحقق متطلبات التنمية الشاملة.
* الاستثمار الأمثل للموارد المالية والبشرية: ان الفائدة من تطبيق معايير ضمان الجودة يؤدي الى استغلال موارد المؤسسات بشكل صحيح، لان معظم مؤسسات التّعليم العالي تعاني من مشاكل التسيير المالي والبشري )هدر الطاقات البشرية، العجز المالي أو الاستغلال المالي في غير محله(.
* تحقيق الدور المجتمعي لمؤسسات التّعليم العالي: تؤثر جودة التعليم العالي بشكل مباشر في المجتمع من خلال ومدخلاتها مخرجاتها )الطّلبة(، كالقيام بالأبحاث العلمية، وتقديم الاستشارات العملية، ومساعدة متخذي القرار، والمساهمة في اقتراح حلول للمشكلات البيئية، التكنولوجية، الصناعية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية
* لكي تحقق مؤسسات التعليم العالي الميزة المجتمعية لابد من أن تتعدى رسالتها إلى محيطها الخارجي)المجتمع(. معايير ضمان الجودة.
* تطوير مهارات العاملين في مجال التّعليم العالي: تشترط المؤسسات التّعليمية على العاملين ان تكون لديهم مستويات عالية من الكفاءة المهنية، وتدريب، واستخدام أمثل لتقنيات المعلوماتية، وتوفر مهارات قيادية، مما ينعكس على أداء وانتاجية العمل ويسهم في تطوير التنمية بأبعادها المختلفة.

1. **معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في بعض الدول**
2. **الولايات المتحدة الأمريكية**

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أوّل من ا رعى مبدأ توازي "الحرية والجودة"، بسماحها لمئات أو آلاف المؤسسات التعليمية بالانتشار، مع حرصها على إنشاء آليات ملائمة لمتابعة جودة هذه المؤسسات لتعتمد ما يستحق الاعتماد، وتجعل هذه النتائج متاحة لراغبي التعليم حتى يكونوا على بيّنة من موقف مؤسسات التعليم المتاحة. ومؤسسات التعليم العالي الأمريكية تشبه إلى حدّ كبير المؤسسات الخاصة من خلال تمتعها بالاستقلالية والسلطة... ويعتبر التأثير الحكومي على هذه المؤسسات محدودا، وعليه فإنّ المسؤولية تقع على مؤسسات التعليم العالي لتنظيم نفسها وايجاد مواردها، والا فقدت مواردها وطلابها الذين سيتوجهون إلى منافساتها .

وهناك الكثير من المؤسسات التي تعنى بجودة البرامج الأكاديمية، وعادة ما تكون هذه المؤسسات متخصصة في مجالات معينة، فعلى سبيل المثال، تعتمد هيئة اعتماد العلوم الهندسية على سبعة معايير لضمان جودة البرامج الهندسية، هي: أهداف البرنامج، دعم الطلبة، مكونات البرنامج، أعضاء الهيئة التدريسية، المنهاج، التجهيزات الحاسوبية، دعم المؤسسة والمصادر المالية.[[8]](#endnote-8)

1. **ألمانيا**

يعد التعليم العالي في ألمانيا مركزيا و يتسم بمركزية التمويل و الإدارة حيث أن الحكومة هي المسؤولة عن إدارة التعليم, إلا أن التنافس الدولي الذي أدت إليه الظروف الداخلية و الخارجية في ألمانيا دعي إلى ضرورة تقييم الجودة و توفير المعلومات المناسبة لذلك و توجيه الطلاب و أولياء الأمور و المشاركين .

و لقد ركزت عملية إصلاح التعليم العالي بألمانيا على الإدارة المؤسسية و تمويل المؤسسات وإجراءات تقييم وضبط الجودة و تجويد التعليم,و خاصة في عمليتي التدريس و المناهج التي أكد عليها بيان بولوجنا الذي تم إصداره سنة 1999 بواسطة بعض الوزراء الأوروبيين، حيث يهدف هذا البيان إلى:

* زيادة المرونة في برامج التعليم المقدمة للطلاب؛
* تحسين مستوى الدرجات العلمية في ألمانيا مقارنة بغيرها؛
* زيادة توافد الطلاب على الدراسة في ألمانيا.

و يتم تنفيذ ضمان جودة التدريس من خلال بعض الأساليب الكمية و إجراء الاختبارات التقويمية بواسطة الحكومة، و تعتمد بعض الدول الأخرى على نتائج عملية التقييم ، وهذا يعني حدوث نقلة في التوجه الفكري من عملية الاستحسان إلى موضوع الاعتماد الأكاديمي و المؤسسي.[[9]](#endnote-9)

1. **اليابان**

تأثر اليابان كثيرا بالنموذج الأمريكي؛ حيث يتم اعتماد الجامعات اليابانية بواسطة هيئة اعتماد الجامعات اليابانية، من خلال نظامين:

الأوّل هو الاعتماد، ويمنح الاعتماد للجامعات التي تتقدّم لأوّل مرة لطلب العضوية الرسمية في هيئة الاعتماد

الثاني هو إعادة الاعتماد، يمنح إعادة الاعتماد بعد مرور 5 سنوات من الحصول على الاعتماد الأوّل بالنسبة للجامعات التي تحصل لأوّل مرة على الاعتماد. ويمنح كل 7سنوات للجامعات التي حصلت على إعادة الاعتماد.

ولابد أن يمرّ على إنشاء الجامعة 4 سنوات حتّى يكون له الحق في الانضمام لعضوية الهيئة. وتركّز هيئة اعتماد

الجامعات اليابانية على أحد عشر معيارا للتقويم هي: المهمة والأهداف، التنظيم ومدى ارتباطه بالمهمة والأهداف، سياسة القبول وممارساته، المناهج، الأنشطة البحثية، الهيئة التدريسية، الأجهزة، مصادر المعلومات، حياة الطالب وبيئته، الإدارة الجامعية، والرّقابة والتقويم.[[10]](#endnote-10)

1. **الامارات العربية المتحدة**

يعمل نظام التعليم في دولة الامارات العربية المتحدة على إصلاح هياكل نقل المعرفة وآلياتها، وذلك لتنمية شخصية الطالب وقدراته وتأهيله للحياة العملية، ويعتمد مبدأ الجامعة في التخطيط على:[[11]](#endnote-11)

* الطالب محور العملية التعليمية، حيث يقضي يوميا 9 ساعات داخل الجامعة بمعدل خمس أيام بالأسبوع، وتشمل علاقة الطالب بأعضاء هيئة التدريس إطار وثيقا داخل قاعات المحاضرات وخارجها مما يشجع الطلبة على تحمل مسؤولية التعلم والبحث والاستكشاف الدائم؛
* يقوم عضو هيئة التدريس بتقويم الكلبة من خلال تقسيمهم إلى مجموعات صغيرة مما يتيح الفرصة للتعرف على قدرات كل منهم؛
* يركز المنهج على اهتمامات الطالب وتشجيع البحث العلمي؛
* تقويم الطلبة لاعداد تقارير وتقديمها على شكل عرض شفوي، والمشاركة في المناقشة؛
* تركيز الجامعة على استخدام أحدث التقنيات في التدريس بتوفير أجهزة الحاسوب والبرمجيات في قاعات المحاضرات، ويسمح للطالب الحصول على حاسوب محمول في استخدامه في الواجبات الدراسية.

1. **الجزائر**

تعتبر التجربة الجزائرية في مجال ضمان جودة التعليم العالي حديثة النشأة إذ بدأ الاهتمام بالجودة في مؤسسات التعليم العالي بموجب قانون توجيه التعليم العالي الذي كرس لأول مرة امكانية فتح مؤسسات تعليم عالي خاصة وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء اللجنة الوطنية للتقييم.

ولقد أسند للجنة الوطنية للتقييم مهمة تقييم جميع وظائف مؤسسات التعليم العالي بمقارنة بالأهداف المسطرة من قبلها لتحسين الجودة، ووضع مجموعة من الشروط الواجب احترامها من قبل مؤسسات التعليم العالي، وفي حالة عدم احترامها يقوم وزير التعليم العالي بسحب الرخصة.

ولقد تم وضع مجموعة من الخطوات لتطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي تتمثل في:

* إقناع أصحاب المصلحة بأهمية تطبيق نظام جودة مؤسسات التعليم العالي؛
* إرساء ثقافة الجودة والتقييم الداخلي في مؤسسات التعليم العالي؛
* إنشاء خلية الجودة داخل كل مؤسسة تعليم عالي.

وعليه تم تبني ضمان الجودة كخيار استراتيجي، وتم تكوين المسؤولين وخبراء التقييم، فبعد استكمال تكوين أعضاء اللجنة الوطنية من خلال برنامج تكويني على يد خبراء دوليين والذي توج بزيارات ميدانية لبعض الدول الأوروبية .[[12]](#endnote-12)

**خاتمة**

في الختام يمكن القول أن ضمان جودة التعليم العالي لا يقتصر على تبني معايير موحدة فحسب، بل يعتمد على قدرة كل دولة في تكييف هذه المعايير بما يتناسب مع ثقافتها، اقتصادها، تعليمها.

حيث من خلال عرض تجارب بعض الدول اتضح أن كل من أمريكا، اليابان وألمانيا اهتمت بضمان جودة التعليم العالي من خلال هيئت مستقلة تشرف على ضمان الجودة مع التركيز على النتائج التعليمية وربطها بسوق العمل.

والجزائر على غرار غيرها من الدول سعت نحو تطوير منظومة التعليم العالي وتعزيز نظامها لضمان الجودة من خلال الاصلاحات المستمرة.

وعليه يمكن القول لتحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي يتطلب تقديم مناهج تستجيب لاحتياجات الطلبة وسوق العمل، حيث تعد المخرجات التعليمية المتمثلة في ما يكتسبه الطالب من معارف ومهارات من أبرز مؤشرات جودة التعليم العالي. كما أن تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة يمثلان دعامة أساسية لأي إصلاح تعليمي.

**اقتراحات الدراسة**

يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

* السهر على تعزيز استقلالية الهيئات واللجان المسؤولة عن ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي؛
* التحول الرقمي من خلال إعتماد أدوات رقمية تساهم في تحسين جودة التدريس والتقييم؛
* الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتبادل الخبرات.

**المراجع**

1. الساسي عيساوي، معايير وأساليب تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 16، 2024، ص 127. [↑](#endnote-ref-1)
2. أحمد باي، عبد العزيز سلمى عشبة، نظام ل م د في الجزائر على ضوء المعايير الدولية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 13، 2018، ص 160. [↑](#endnote-ref-2)
3. صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013/2014، ص 66. [↑](#endnote-ref-3)
4. علوطي لمين، العربي بن حورة آمال، ضمان الجودة والاعتماد في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتحسين مدخلات سوق العمل "دراسة استقرائية لتجارب بعض الدول العربية والأجنبية، مجلة الابداع، العدد 6، 2016، ص 147. [↑](#endnote-ref-4)
5. أحمد باي، عبد العزيز سلمى عشبة، مرجع سبق ذكره، ص 160-162. [↑](#endnote-ref-5)
6. محمد بن موسى، محمد علي الجودي، دور الاعتماد الاكاديمي في ضمان الجودة في التعليم العالي (عرض تجارب عربية)، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، المجلد 25، العدد 3، 2019، ص 331. [↑](#endnote-ref-6)
7. شناف خديجة، بلخيري مراد، معايير ضمان جودة التعليم العالي –عرض لبعض النماذج العالمية-، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 24، 2017، ص 245-246. [↑](#endnote-ref-7)
8. شناف خديجة، بلخيري مراد، مرجع سبق ذكره، ص 248. [↑](#endnote-ref-8)
9. علوطي لمين، العربي بن حورة آمال، مرجع سبق ذكره، ص 150-151. [↑](#endnote-ref-9)
10. شناف خديجة، بلخيري مراد، مرجع سبق ذكره، ص 250. [↑](#endnote-ref-10)
11. نبيلة باديس، ضمان جودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال استشراف تجارب رائدة، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 20، 2016، ص 219. [↑](#endnote-ref-11)
12. نبيلة باديس، مرجع سبق ذكره، ص 220-221. [↑](#endnote-ref-12)